

June 2013



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم
المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food and
Agriculture
Organization
of the
United Nations

Organisation des
Nations Unies
pour
l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones Unidas
para la
Alimentación y la
Agricultura

المؤتمر

الدورة الثامنة والثلاثون

روما، 15-22 يونيو/حزيران 2013

حالة الأغذية والزراعة

موجز

تستعرض هذه الوثيقة الاتجاهات الأخيرة في نقص التغذية العالمي وفي الأسواق الزراعية. وتستعرض الانتباه بشكل خاص إلى تأثيرات التطورات في السوق على الأمن الغذائي العالمي. وفي ظلّ هذه الاتجاهات والمعوقات المتزايدة في وجه الموارد الطبيعية، تناقش هذه الوثيقة الحاجة إلى تسريع النمو المستدام للإنتاجية في الزراعة، كما تقرّ بالأهمية الخاصة لتعزيز إنتاجية المزارع الصغيرة في البلدان النامية.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المؤتمر

المؤتمر مدعو إلى:

- الإشارة إلى استمرار المستويات المرتفعة في نقص التغذية على الرغم من التقدم المحرز على صعيد الهدف الإنمائي الأول الخاص بالتخفيف من حدة الجوع في أنحاء عديدة من العالم النامي؛
- الإشارة إلى استمرار ارتفاع الأسعار وتقلّبها على نحو أكبر.
- تشجيع البلدان والمجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة، وبخاصة في المزارع الصغيرة.

يرجى توجيه الاستفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Terri Raney

كبير الاقتصاديين ومحرر التقرير عن حالة الأغذية والزراعة

هاتف: +39 06570 52401



mg413a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى

أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

www.fao.org

بيان المحتويات

الصفحات

أولاً – المقدمة	3
ثانياً – الاتجاهات في نقص التغذية حول العالم	3
ألف – التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية الخاصة بالحد من الجوع	3
باء – النقص في التغذية في السنوات الأخيرة	7
ثالثاً – الأسعار العالمية للمواد الغذائية	8
رابعاً – الاتجاهات في الإنتاج والاستهلاك والتجارة في المجال الزراعي	10
ألف – اتجاهات الإنتاج الزراعي في الأجل الطويل	10
باء – إنتاج الأغذية واستهلاكها والتجارة بها منذ عام 2000	11
خامساً – الآفاق والتحديات المستقبلية	14
ألف – القيود على الموارد	15
باء – الآفاق المستقبلية لنمو الإنتاجية	16
سادساً – الخاتمة	20

أولاً - المقدمة

1- يتميز الوضع العالمي الحالي للأغذية والزراعة باستمرار الأسعار الدولية للأغذية في الارتفاع والتقلب واستمرار الجوع وسوء التغذية في الكثير من أنحاء العالم. وهذا يولد المخاوف بشأن الاستدامة الطويلة الأجل للنظم الزراعية والغذائية. وتقع هذه المشاكل في صميم المناقشات الأخيرة لاجتماع وزراء الزراعة لمجموعة العشرين ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (قمة ريو +20)، اللذين انعقدتا في يونيو/حزيران 2012، وأكدّا على الحاجة إلى النمو المستدام في الإنتاجية الزراعية للمساعدة في القضاء على الجوع وضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية.

2- يستعرض هذا التقرير أولاً التقدم المحرز على صعيد الحد من الجوع في العالم، والمستويات الحالية للنقص في التغذية ومدى انتشاره. كما أنه ينظر في اتجاهات الأسعار في الأسواق الدولية والمحلية، ويستعرض آخر التطورات في الإنتاج الزراعي، والاستهلاك، والتجارة مع تركيز خاص على استجابة الإمدادات لارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويختتم بمناقشة المعوقات التي تواجه نمو النواتج في المستقبل والحاجة إلى تحفيز نمو الإنتاجية في الزراعة.

ثانياً - الاتجاهات في نقص التغذية حول العالم¹

ألف - التقدم المحرز باتجاه تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية الخاص بالحد من الجوع

3- ما زال عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص مزمن في التغذية حول العالم مرتفعاً بشكل غير مقبول. ويُقدّر أن حوالي 870 مليون شخص يعانون من نقص مزمن في التغذية (من حيث متحصلات الطاقة الغذائية) في الفترة 2010-2012. ويمثل هذا الرقم 12.5 في المائة من عدد السكان في العالم، أو شخصاً واحداً من أصل ثمانية أشخاص. والأغلبية الساحقة من هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 852 مليون نسمة تعيش في البلدان النامية حيث يُقدّر انتشار النقص في التغذية حالياً بحوالي 14.9 في المائة من السكان.

4- وتشير التقديرات المحسّنة الجديدة للنقص في التغذية حول العالم (أنظر الإطار 1) إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية في العالم قد تراجع بحدّة أكبر ممّا كان مقدراً منذ عام 1990. إنما ومنذ الفترة 2007-2009، تباطأ التقدم العالمي على صعيد الحد من النقص في التغذية وبقي على مستواه (الجدولان 1 و2).

¹ يستند هذا الجزء على منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي. 2012. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2012. روما.

5- ونتيجة للتقدم الأسرع المحرز على صعيد القضاء على الجوع - أقله حتى الفترة 2007-2009 - تبدو البلدان النامية بشكل إجمالي قريبةً من تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية الخاص بتقليص عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع المزمّن إلى النصف بحلول عام 2015. ويُقدّر بأن انتشار النقص في التغذية في البلدان النامية للفترة 1990-1992، وهي فترة الأساس لتحقيق غاية الحدّ من الجوع في الهدف الإنمائي للألفية، تجاوز بقليل نسبة 23.2 في المائة من السكان، ما يعني تحقيقاً لغاية الهدف الإنمائي للألفية بنسبة 11.6 في المائة للعام 2015. وفي حال استمرّ متوسط التراجع السنوي الذي حصل في العشرين سنة الماضية حتى عام 2015، قد يصل انتشار النقص في التغذية في البلدان النامية إلى 12.5 في المائة. والنتيجة هي أنه بالنسبة إلى مجموعة البلدان النامية ككلّ، تبدو غاية الهدف الإنمائي للألفية ممكنة التحقيق، شرط أن تُتخذ التدابير اللازمة لعكس التباطؤ الذي بدأ في الفترة 2007-2009.

الإطار 1: تحسينات في البيانات والمنهجية لتقييم انتشار النقص في التغذية

عرضت نسخة حالة الأغذية والزراعة في العالم لعام 2012 لتقديرات جديدة لعدد الأشخاص الجائعين في العالم ونسبتهم مقارنة مع عام 1990، وهو ما عكس العديد من التحسينات الأساسية في البيانات وفي المنهجية التي استخدمتها منظمة الأغذية والزراعة لاستخلاص مؤشر انتشار النقص في التغذية. والتقديرات الجديدة تدرج:

- آخر التنقيحات على البيانات الخاصة بالسكان في العالم؛
- بيانات جديدة من استقصاءات متصلة بالسكان، والصحة، والأسرة تشير إلى متطلبات الطاقة الغذائية المنقّحة لكلّ بلد؛
- تقديرات جديدة لمتحصلات الطاقة الغذائية لكلّ بلد؛
- تقديرات خاصة بكلّ بلد للفاقد الغذائي على صعيد التوزيع بالتجزئة؛
- والتحسينات التقنية في المنهجية.

ووفقاً للتقديرات المحسّنة للنقص في التغذية، فإن التقدم المحرز على صعيد تقليص الجوع منذ عام 1990 فاق التوقعات.

الجدول 1- عدد الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية في العالم، الفترة 1990-1992 إلى الفترة 2010-2012

عدد الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية (بالملايين)					
*2012-2010	2009-2007	2006-2004	2001-1999	1992-1990	
868	867	898	919	1 000	العالم
16	15	13	18	20	الأقاليم المتقدمة
852	852	885	901	980	الأقاليم النامية
239	220	210	205	175	أفريقيا
4	4	5	5	5	شمال أفريقيا
234	216	205	200	170	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
563	581	620	634	739	آسيا
21	18	16	13	8	آسيا الغربية
304	311	323	309	327	آسيا الجنوبية
6	7	7	11	9	القوقاز وآسيا الوسطى
167	169	186	197	261	آسيا الشرقية
65	76	88	104	134	جنوب شرق آسيا
49	50	54	60	65	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
42	43	46	53	57	أمريكا اللاتينية
7	7	7	7	9	البحر الكاريبي
1	1	1	1	1	أوسيانيا

*الإسقاطات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 2- انتشار النقص في التغذية في العالم، الفترة 1990-1992 إلى الفترة 2010-2012

انتشار النقص في التغذية (نسبة مئوية)					
*2012-2010	2009-2007	2006-2004	2001-1999	1992-1990	
12.5	12.9	13.8	15.0	18.6	العالم
1.4	1.3	1.2	1.6	1.9	الأقاليم المتقدمة
14.9	15.5	16.8	18.3	23.2	الأقاليم النامية
22.9	22.6	23.1	25.3	27.3	أفريقيا
2.7	2.7	3.1	3.3	3.8	شمال أفريقيا
26.8	26.5	27.2	30.0	32.8	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
13.9	14.8	16.3	17.7	23.7	آسيا
10.1	9.4	8.8	8.0	6.6	آسيا الغربية
17.6	18.8	20.4	21.2	26.8	آسيا الجنوبية
7.4	9.2	9.9	15.8	12.8	القوقاز وآسيا الوسطى
11.5	11.8	13.2	14.4	20.8	آسيا الشرقية
10.9	13.2	15.8	20.0	29.6	جنوب شرق آسيا
8.3	8.7	9.7	11.6	14.6	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
7.7	8.1	9.0	11.0	13.6	أمريكا اللاتينية
17.8	18.6	20.9	21.4	28.5	البحر الكاريبي
12.1	11.9	13.7	15.5	13.6	أوسيانيا

* الإسقاطات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

6- إنما توجد فروقات ملحوظة بين الأقاليم والبلدان من حيث التقدم المحرز، حتى أن بعض البلدان تجاوزت الغاية الخاصة بالهدف الإنمائي للألفية. وعلى الصعيد الإقليمي، كان معدّل التقدم في الحد من النقص في التغذية الأعلى في آسيا والمحيط الهادىء وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ففي إقليم آسيا، شهدت جنوب شرق آسيا التقليل الأسرع (من 29.6 إلى 10.9 في المائة) تتبعها آسيا الشرقية. وأما آسيا الغربية فقد شهدت زيادة مستمرة في انتشار النقص في التغذية منذ الفترة 1990-1992. كذلك، تراجع انتشار النقص في التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع مرور الوقت، إنما بسرعة أقل مما كان عليه في آسيا وأمريكا اللاتينية.

7- وقد أدى الاختلاف في معدلات التقدم المحرز على صعيد الحد من الجوع إلى تغييرات ملحوظة في توزيع الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية في العالم في الفترة 1990-1992 والفترة 2010-2012. وقد تراجعت حصة الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية في العالم على النحو الأكبر في جنوب شرق آسيا وآسيا الشرقية (من 13.4 إلى 7.5 في المائة ومن 26.1 إلى 19.2 في المائة على التوالي)، في حين تراجع من 6.5 إلى 5.6 في المائة في أمريكا اللاتينية. وفي هذه الأثناء، ارتفعت حصة آسيا الجنوبية من 32.7 إلى 35.0 في المائة، وحصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 17.0 إلى 27.0 في المائة، وحصة آسيا الغربية وشمال أفريقيا من 1.3 إلى 2.9 في المائة.

باء- النقص في التغذية في السنوات الأخيرة

8- تميزت الفترة منذ 2007-2009 بأزمة في أسعار الأغذية وأزمة اقتصادية، وشهدت تباطؤاً ملحوظاً في التقدم المحرز، في ما يتعلق بتقليص الجوع إلى النصف في البلدان النامية إجمالاً، في حين أن عدد الذين يعانون الجوع استقرّ وتباطأ معدّل التراجع في انتشاره. وأما في آسيا الغربية، فقد كان انتشار النقص في التغذية يزداد قبل عام 2007 وتابع اتجاهه التصاعدي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انعكس التقدم المحرز على صعيد انتشار النقص في التغذية خلال السنوات الماضية. وتباطأ التقدم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا الشرقية، وبدرجة قليلة في جنوب شرق آسيا.

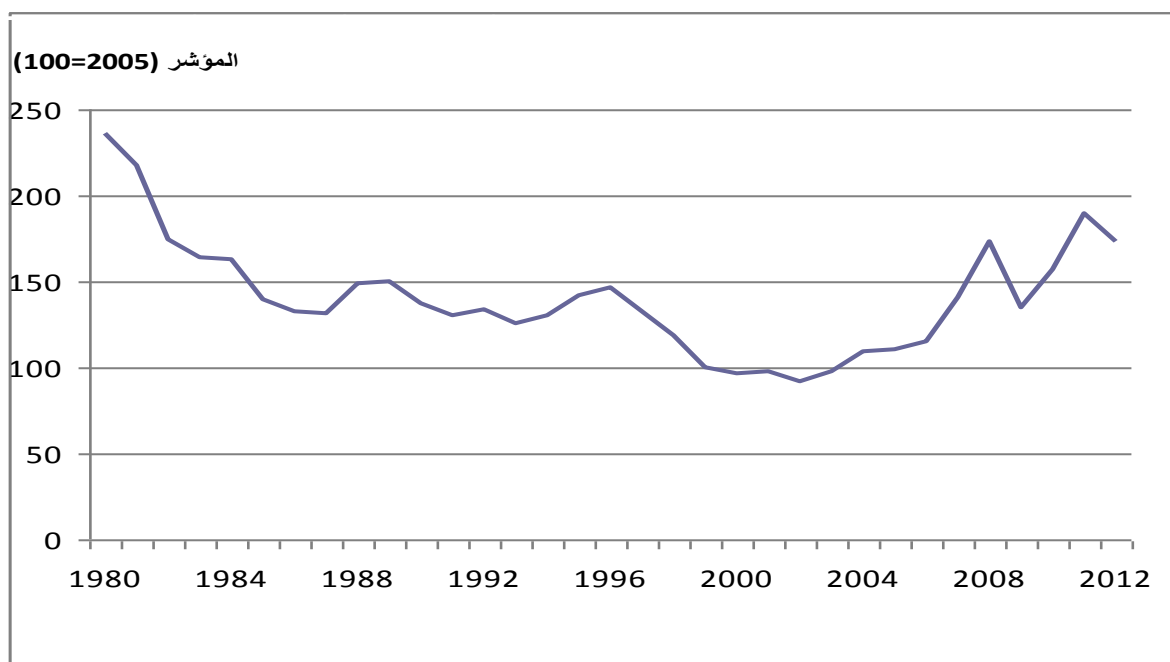
9- وتكمن خلف هذه التباينات الإقليمية قدرات مختلفة لمواجهة صدمات اقتصادية (من قبيل ارتفاع الأسعار والانكماش الاقتصادي)، بما في ذلك مستويات مختلفة من الهشاشة في وجه الانكماش العالمي واختلافات في القدرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار من خلال رفع مستوى الاستجابة للإمدادات، حسب البنية التحتية في السوق، ومستويات التكنولوجيا، وتوافر الموارد الطبيعية.

10- والمنهجية المعتمدة لتقدير انتشار النقص في التغذية لا تبين تأثير ارتفاع الأسعار في الأجل القصير والصدمات الاقتصادية الأخرى، إلا إذا انعكست في التغييرات في نماذج استهلاك الأغذية في الأجل الطويل. غير أنه من الواضح أن التقدم المحرز على صعيد تقليص انتشار النقص في التغذية قد تباطأ على نحو ملحوظ منذ عام 2007، وأنه من غير المرجح أن تتمكن أقاليم عديدة من تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية الخاص بالجوع من دون استئناف التقدم بأقرب وقت، وهو ما يستوجب نهوضاً اقتصادياً شاملاً واستقراراً في أسعار الأغذية. وعلاوة على ذلك، بيّنت تجربة السنوات الأخيرة أيضاً أن تبعات ارتفاع أسعار الأغذية وغيرها من الصدمات الاقتصادية متنوّعة ومعقدة، وتطال أكثر من مجرد إجمالي تناول الطاقة الغذائية؛ فهي تتراوح بين تدهور الجودة الغذائية وانقطاع ممكن لأنواع أخرى من الاستهلاك تكون ضرورية لتنمية البشر ونموهم في الأجل القصير والطويل على السواء.

ثالثاً- الأسعار العالمية للمواد الغذائية

11- وقد عززت الاتجاهات الأخيرة في النقص في التغذية على الصعيد العالمي المخاوف بشأن الأمن الغذائي في الأجل الطويل. ويتمثل أحد العوامل المهمة في الانعكاس الواضح منذ بداية عام 2000 لعقود من التراجع في الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية. وبالأرقام الحقيقية، تراجع مؤشر أسعار المواد الغذائية في منظمة الأغذية والزراعة بصورة مطردة طوال التسعينات تماشياً أيضاً مع الاتجاهات السابقة الطويلة الأجل. وبدأت الأسعار الدولية للمواد الغذائية ترتفع عام 2002 (الشكل 1). وترافقت بزيادة ملحوظة في تقلب الأسعار، حيث بلغت أسعار المواد الغذائية ذروتها في الفترة 2007-2008 ومجدداً عام 2011. وتجدر الإشارة إلى أن الأسعار الحقيقية للمواد الغذائية بقيت فوق مستواها المتدني السابق لأكثر من عشر سنوات متتالية. وقد كان أطول ارتفاع دوري مستمر في الأسعار الحقيقية في السنوات الخمسين الماضية. وفي حين أن الأسعار الدولية للمواد الغذائية تراجعت قليلاً من الذروة التي بلغت عام 2011، إلا أنها لا تزال أعلى من متوسطاتها التاريخية.

الشكل 1: مؤشر أسعار المواد الغذائية في منظمة الأغذية والزراعة بالقيمة الحقيقية، 1980-2012



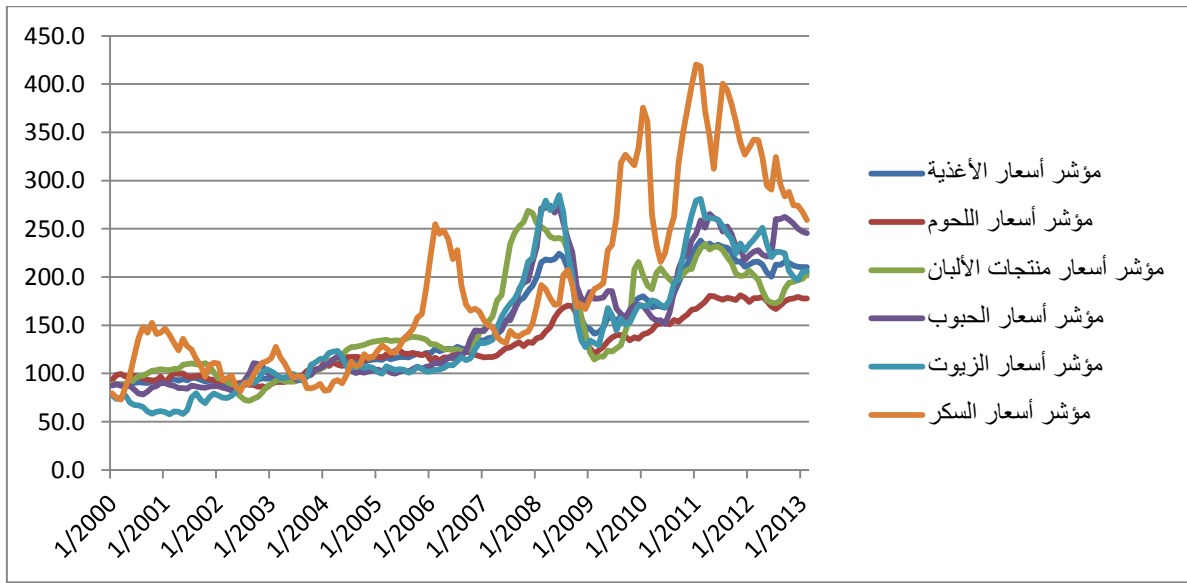
ملاحظة: استناداً إلى الأسعار الدولية للحبوب، والزيوت والدهنيات، واللحوم، ومنتجات الألبان، والسكر. ويُستخدم معامل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة للتعبير عن مؤشر أسعار الأغذية بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة الاسمية. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

12- بلغ مؤشر أسعار المواد الغذائية في الفاو بالقيمة الاسمية، بحلول عام 2011، أكثر من ضعف مستواه خلال الفترة 2000-2002 (الشكل 2). ومن بين السلع التي تشكل مؤشر أسعار المواد الغذائية في منظمة الفاو، بيّنت أسعار السكر والزيوت والحبوب الزيادات الأكثر حدّةً عام 2010 وبداية عام 2011. وقد برز التقلّب في أسعار السكر على

نحو أكبر من تقلب أسعار السلع الأخرى في الرقم الدليلي. فقد سجلت أسعار اللحوم الارتفاع الأدنى وأظهرت تقلبات أقل وضوحاً. كذلك، كانت أسعار منتجات الألبان دون متوسط مؤشر أسعار الأغذية منذ نهاية عام 2010، وتراجعت بصورة ملحوظة في الأشهر الأخيرة. ووفقاً لنشرة التوقعات الزراعية 2012-2021 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة فمن المنتظر أن تبقى الأسعار الدولية للسلع على مستوى عالٍ في العقد التالي. □

13- كذلك، أثر ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية على المستهلكين. بالفعل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية بسرعة أكبر من إجمالي الأسعار الغذائية منذ عام 2000 في جميع البلدان حيث تُتاح المعلومات ما عدا ثلاثة بلدان (الشكل 3). وفي معظم البلدان، تجاوز التضخم في أسعار الأغذية اتجاهات التضخم الكلي في الأسعار الاستهلاكية بنسبة تصل إلى 20 في المائة، في حين تجاوز الفرق في العديد من البلدان نسبة 20 في المائة.

الشكل 2: مؤشر أسعار المواد الغذائية في منظمة الأغذية والزراعة حسب فئة السلع، 2000-2013 (المتوسطات الشهرية)

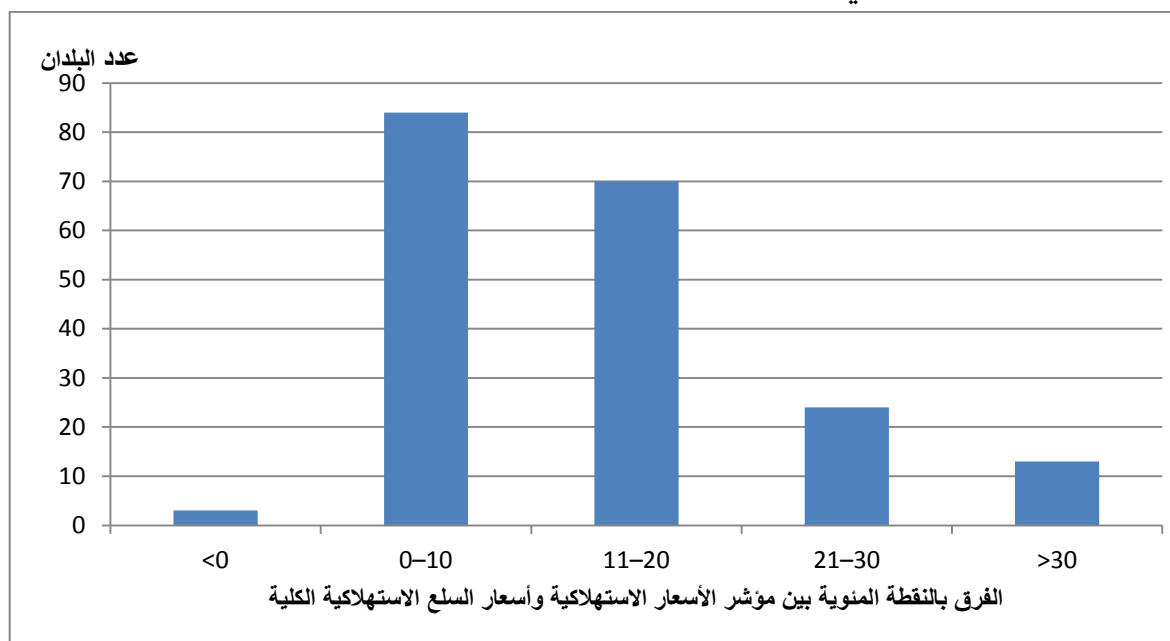


ملاحظة: البيانات هي متوسطات شهرية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

² منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة. نشرة التوقعات الزراعية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2012-2021. باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وروما.

الشكل 3: الفرق بين الزيادات في أسعار المواد الغذائية والأسعار الاستهلاكية الإجمالية، 2000-2012



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

14- وقد يُعزى التحوّل إلى أسعار أعلى وأكثر تقلباً للسلع الغذائية إلى عدة عوامل بما في ذلك، من بين عوامل أخرى، النمو السكاني ودخل أعلى للفرد الواحد، والنزوح إلى المدن، وما يرافقها من نظم غذائية متغيرة في البلدان النامية، والصدمات على الإنتاج المتصلة بالطقس، وصدمات السياسة التجارية، والطلب المتزايد على المواد الأولية من الوقود الحيوي.³ وهذه العوامل، المقترنة بقيود أكثر صرامة على الموارد الطبيعية، تثير أسئلة تتصل بقدرتنا الزراعية العالمية على مواكبة النمو في الطلب.

رابعاً - الاتجاهات في الإنتاج والاستهلاك والتجارة في المجال الزراعي

ألف - اتجاهات الإنتاج الزراعي في الأجل الطويل

15- تراجع الإنتاج الزراعي العالمي نوعاً ما من الستينات حتى الثمانينات، قبل أن تعود معدلات النمو إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة (الجدول 3). ويعكس هذا النمط بصفة عامة الاتجاهات السعيرية الطويلة الأجل التي نوقشت أعلاه، مع تسارع في نمو الإنتاج في العقد الأخير الذي يُعزى في جزء منه على الأقل إلى حوافز الأسعار الأعلى. فإن إجمالي نمو إنتاج المحاصيل يعكس إلى حدّ بعيد نمو الإنتاج في القطاع الزراعي ككله، في حين أن إجمالي النمو في إنتاج المنتجات الحيوانية ازداد في الفترة الأخيرة، ربما لأن أسعار المنتجات الحيوانية لم ترتفع بالقدر الذي شهدته أسعار

³ كما السابق

المحاصيل. ومن حيث نصيب الفرد الواحد، شهد النمو في الإنتاج الزراعي تراجعاً طفيفاً في السبعينات والثمانينات قبل أن يتسارع بصورة ملحوظة، ولا سيما في العقد الأخير.

الجدول 3- متوسط النمو السنوي في الإنتاج الزراعي

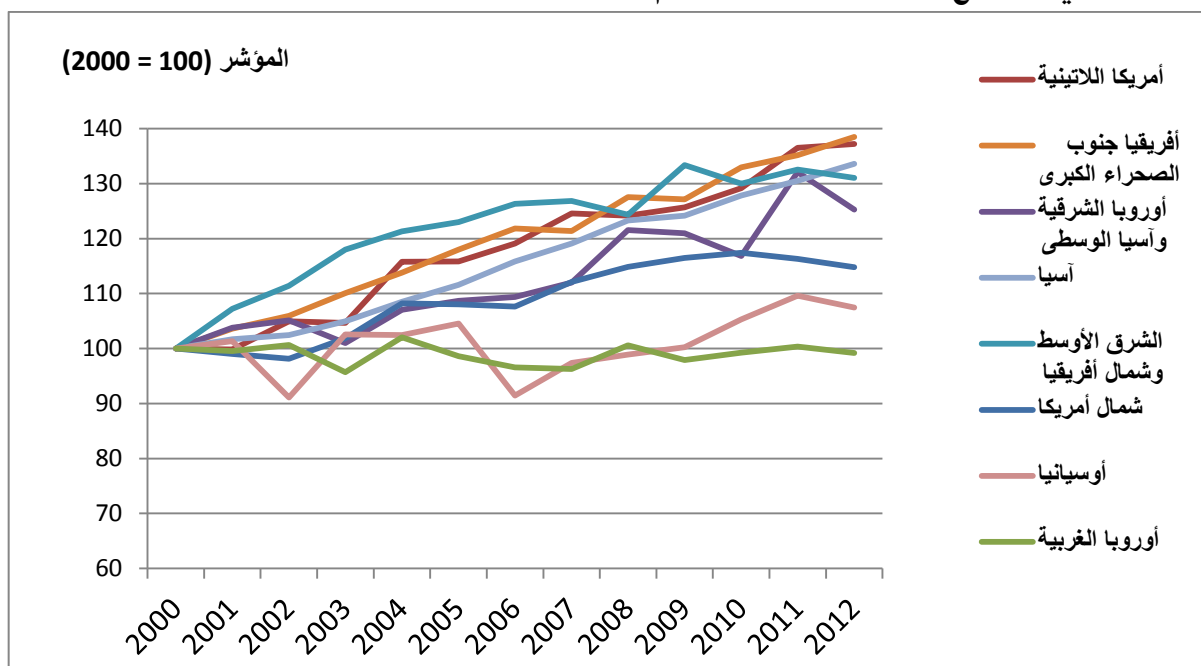
2011-2002	2001-1992	1991-1982	1981-1972	1971-1962	
نسبة مئوية					
					الزراعة ككل
2.7	2.3	2.3	2.3	2.7	الإنتاج
1.5	0.9	0.5	0.5	0.7	نصيب الفرد من الإنتاج
					المحاصيل
2.8	2.4	2.1	2.2	2.9	الإنتاج
1.6	1.0	0.4	0.4	0.9	نصيب الفرد من الإنتاج
					تربية الماشية
2.1	1.9	2.3	2.3	2.8	الإنتاج
0.9	0.5	0.5	0.5	0.7	نصيب الفرد من الإنتاج

ملاحظة: المتوسط السنوي للتغير في مؤشر الإنتاج الزراعي الصافي. والإنتاج الصافي هو إجمالي إنتاج المحاصيل والماشية بدون حساب الأعلاف والبذور التي قُذرت بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة 2004-2006. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

باء- إنتاج الأغذية واستهلاكها والتجارة بها منذ عام 2000

16- والسؤال الأساسي بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي يكمن في كيفية استجابة إنتاج المواد الغذائية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية منذ عام 2000. وتبدو استجابات الإنتاج في الأقاليم المختلفة خلال السنوات العشر الأخيرة متنوعة جداً (الشكل 4). ففي أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتفع إنتاج المواد الغذائية بحوالي 40 في المائة من عام 2000 إلى عام 2012. وكذلك في آسيا والشرق الأوسط، توسع الإنتاج بأكثر من 30 في المائة. كما شهد الإنتاج توسعاً بحوالي 25 في المائة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وبدأ هذا الإقليم يظهر كمزود عالمي رئيسي. ومن جهة أخرى، فقد ازداد الإنتاج الزراعي في أمريكا الشمالية بنسبة 15 في المائة تقريباً منذ عام 2000 في حين شهد ركوداً في أوروبا الغربية.

الشكل 4: صافي نمو إنتاج المواد الغذائية حسب الإقليم، 2000-2012

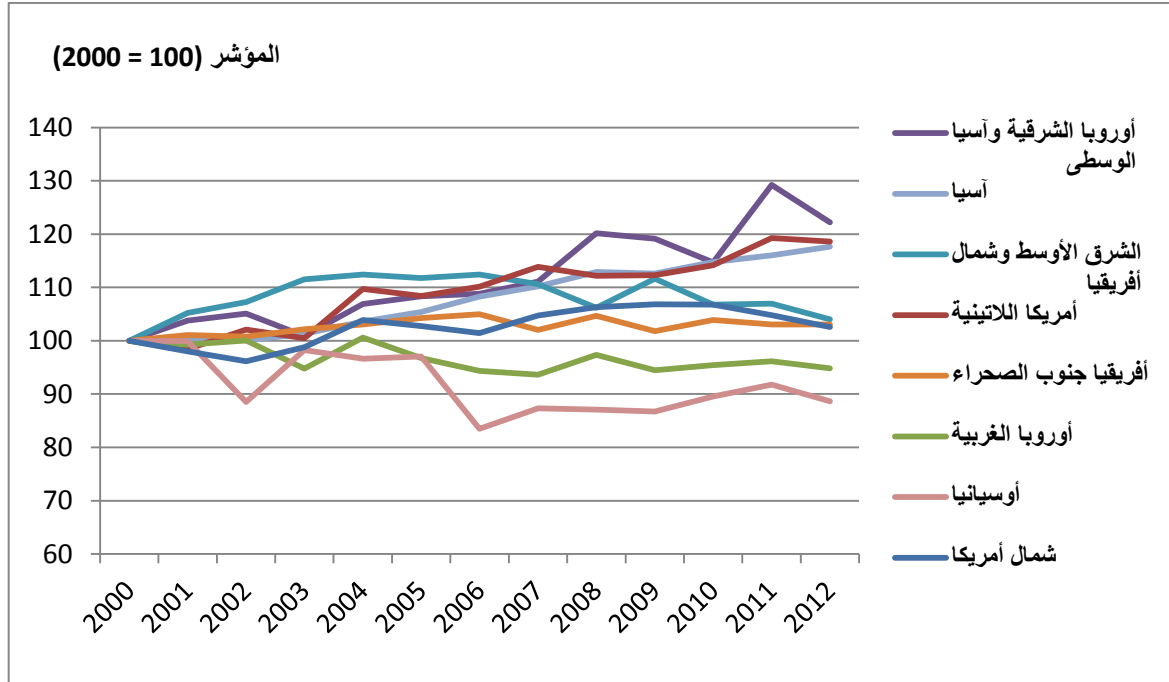


ملاحظة: الإنتاج الصافي هو إجمالي إنتاج الحبوب، وبيذور الزيوت، ومحاصيل السكر، واللحوم، والأسماك، ومنتجات الألبان بدون حساب الأعلاف والبيذور التي قُدرت بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة 2004-2006. البيانات لعام 2012 هي إسقاطات؛ والبيانات لعام 2011 هي تقديرات مؤقتة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

17- على الرغم من ارتفاع الأسعار، دعم النمو السريع للدخل زيادات متينة في نصيب الفرد الواحد من استهلاك المواد الغذائية في معظم البلدان الناشئة والنامية (الشكل 5). فقد شهدت كل من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى النمو الأقوى في نصيب الفرد الواحد من استهلاك المواد الغذائية منذ عام 2000، بنسبة 22 في المائة، تتبعهما كل من أمريكا اللاتينية وآسيا بحوالي 20 في المائة. وأمّا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد شهد نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك نمواً من عام 2000 إلى عام 2006، إنما ارتفاع الأسعار في الجزء الأخير من العقد حدّ من تزايد النمو، وبالتالي بقي نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك في الإقليم أعلى بنسبة 3 في المائة فقط في عام 2012 ممّا كان عليه عام 2000. ومما لا يثير الدهشة، نظراً لمستويات نصيب الفرد الواحد من الاستهلاك، أن نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية أصيب بركود في أمريكا الشمالية وانخفض في أوروبا الغربية.

الشكل 5: نمو نصيب الفرد الواحد من استهلاك الأغذية حسب الإقليم، 2000-2012



ملاحظة: إن استهلاك الأغذية من الحبوب، وبذور الزيت، ومحاصيل السكر، واللحوم، والأسماك، ومنتجات الألبان مقدرة بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة 2004-2006. البيانات لعام 2012 هي إسقاطات؛ والبيانات لعام 2011 هي تقديرات مؤقتة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

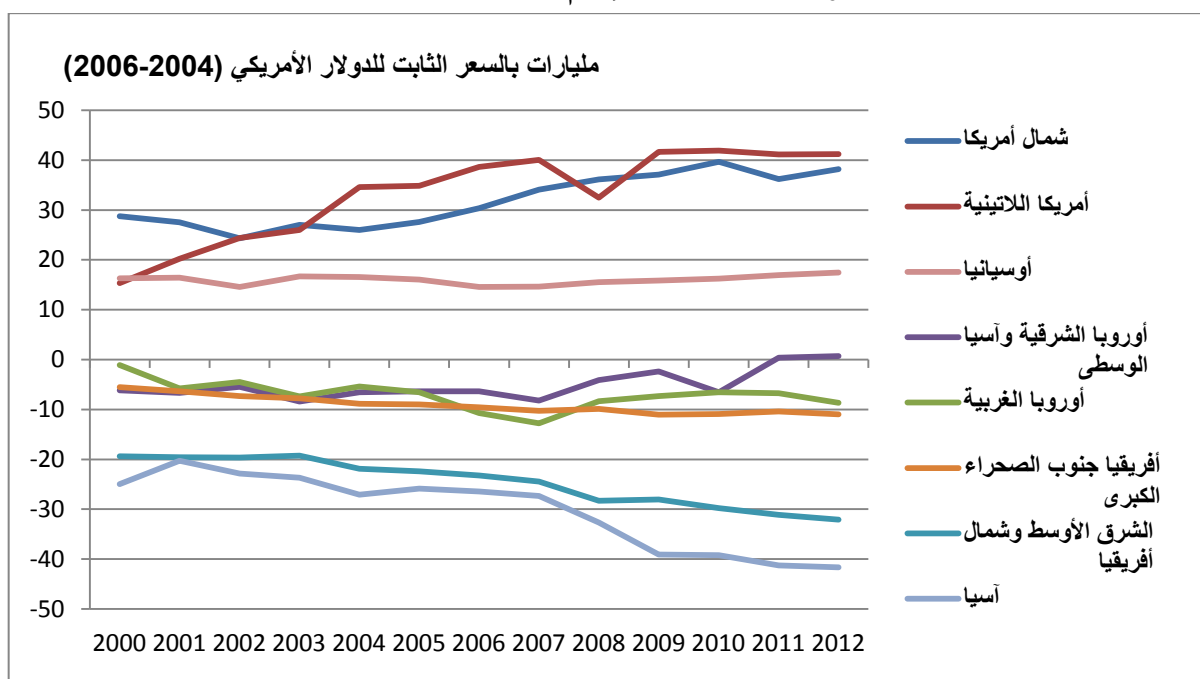
18- وقد توسع إنتاج الوقود الحيوي توسعاً سريعاً على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الأخيرة كمصدر طلب السلع الغذائية، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، والاتحاد الأوروبي. وبحلول عام 2012، كان إنتاج الإيثانول قد امتص أكثر من 50 في المائة من إنتاج قصب السكر في البرازيل وما يقارب 40 في المائة من محصول الحبوب الخشنة في الولايات المتحدة الأمريكية. وامتص إنتاج الوقود الحيوي حوالي 80 في المائة من إنتاج الزيت النباتي في الاتحاد الأوروبي. ويُعزى النمو في قطاع الوقود الحيوي إلى حدٍ بعيدٍ إلى السياسات المعتمدة- من قبيل التوكيلات، ومزج الائتمانات، أو الدعم والسياسات التجارية الداعمة مختلفة- على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط لعبت دوراً واضحاً في تحفيز الطلب. وقد أثبت هذا القطاع أنه المصدر الأكبر للطلب الجديد على الإنتاج الزراعي في العقد الأخير، وهو يمثل "عنصراً سوقياً جوهرياً" جديداً يؤثر على أسعار جميع الحبوب⁴.

19- وقد تغيرت الأنماط التجارية العالمية في السلع الغذائية الرئيسية تغيراً ملحوظاً منذ عام 2000 بما يعكس الاتجاهات الكامنة في الإنتاج والاستهلاك (الشكل 6). فإن النمو في التجارة الصافية (الصادرات ناقص الواردات، بالسعر الثابت للدولار الأمريكي) في أمريكا اللاتينية كان النمو الأقوى من بين جميع الأقاليم نتيجةً للنمو الملحوظ في الإنتاج، على الرغم من النمو المطرد في الاستهلاك. وبالنسبة إلى المنتجات التي تدخل في إطار هذا التحليل، تبقى

⁴ De Gorter, H. and Just, D. 2010. "The social costs and benefits of biofuels: The intersection of environmental, energy and agricultural policy". *Applied Economic Perspectives and Policy*. 32(1): 4-32

أمريكا الشمالية المصدر الصافي الأكبر في العالم بسبب ركود الاستهلاك بصورة خاصة في الإقليم. وأمّا أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، فيبدو أن كلّ منهما يصبح إقليم تصدير صافٍ بعد أن كان إقليم استيراد صافٍ، في حين يبقى موقع أوروبا الغربية التجاري مستقرًا كإقليم استيراد صافٍ. كذلك، شهدت الاستيرادات الصافية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نموًا تدريجيًا سيما أن النمو السكاني الكبير يتقدم على الإمدادات الغذائية المحلية. ويصبح إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إقليمًا مهمًا ومستوردًا صافياً يشهد نموًا سريعاً، سيما أن إنتاج الأغذية لا يتماشى مع الطلب عليها. إنما تبقى البلدان الأخرى في آسيا البلدان المستوردة الصافية الأسرع نموًا، وبخاصة الصين.

الشكل 6: الصادرات الصافية من المواد الغذائية حسب الإقليم، 2000-2012



ملاحظة: إن الصادرات الصافية من الحبوب، وبيذور الزيت، ومحاصيل السكر، واللحوم، والأسماك، ومنتجات الألبان مقدّرة بالأسعار الدولية المرجعية الثابتة للفترة 2006-2004. البيانات لعام 2012 هي إسقاطات؛ والبيانات لعام 2011 هي تقديرات مؤقتة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

خامساً - الآفاق والتحديات المستقبلية

20- الخلاصة الرئيسية من التقييم أعلاه هي أنه يبدو أن الزراعة العالمية تواجه توسعاً مدفوعاً بالطلب يلبّيه بالدرجة الأولى المصدرون الجدد أو الناشئون بدلاً من الموردين التقليديين. غير أن ارتفاع تكاليف المدخلات وتكاليف الحصول عليها من مناطق أبعد هي التي توجّه أسعار الأغذية تصاعدياً بالأرقام الحقيقية. وتتمثل المسألة في ما إذا كان الإنتاج سوف يجري الطلب في السنوات القادمة، بحيث أنه يضيء الاستقرار على الأسعار الحقيقية أو يخفضها إلى اتجاهات تاريخية، أو ما إذا كانت الأسعار سوف تستمر في الارتفاع في ظلّ تزايد الضغوط على الطلب.

21- وكما نوقش في *التوقعات الزراعية المشتركة* بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2012-2021⁵، من المتوقع أن تبقى الأسعار مرتفعة في العقد المقبل. علاوةً على ذلك، ووفقاً لهذه التوقعات (استناداً إلى افتراضات بشأن ظروف نمو "عادية"، ونمو اقتصادي متين في البلدان النامية وارتفاع أسعار الطاقة الحقيقية)، فإن متوسط النمو السنوي في الإنتاج الزراعي العالمي سوف يتباطأ حتى عام 2021 ليصل إلى نسبة 1.7 في المائة بعد أن بلغ 2.6 في المائة في العقد الماضي. فقد نمت الزراعة في بلدان عديدة بوتيرة لا يمكن المحافظة عليها. ويلوح في الأفق القريب ارتفاع تكاليف المدخلات والقيود المحتملة على الإمدادات. وهي تتأتى عن توفر مدخلات الموارد وجودتها، وعن الآفاق المستقبلية لنمو الإنتاجية المستدام.

ألف- القيود على الموارد

22- على الصعيد العالمي، تُستخدم أغلبية الأراضي الفضلى أصلاً في الزراعة. فإن تحليلاً للمناطق الزراعية الإيكولوجية تبين أن قدراً كبيراً من الأراضي الإضافية التي يمكن الاستفادة منها في الإنتاج يتواجد في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إنما هي إما حساسة من الناحية البيئية أو تتواجد في مواقع نائية، بعيداً عن المراكز السكانية والبنية التحتية الزراعية وبالتالي، لا يمكن الاستفادة منها في الإنتاج من دون استثمارات لتطوير البنية التحتية. وحيث تتوفر إمكانية توسيع نطاق الأراضي الزراعية، تبرز أيضاً منافسة على صعيد النمو الحضري، والتنمية الصناعية، والمحميات البيئية، والاستخدامات الترفيهية، في حين لا يمكن الوصول إلى مناطق أخرى أو أنها ذات جودة متدنية.

23- يشكّل تدهور الأراضي والنظم المائية مصدر قلق أيضاً. ووفقاً لتقرير أخير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، فإن حوالي 25 في المائة من مناطق الأراضي الزراعية في العالم مصابة بتدهور كبير.⁶ وقد وصلت هذه الضغوط إلى مستويات خطيرة في بعض المناطق، ومن المتوقع أن يؤدي تغيير المناخ إلى مقاومة الوضع.^{7,8} وتوجد أيضاً قيود خطيرة جداً على الموارد، وبخاصة بالنسبة إلى المياه. في الوقت الحاضر، تستخدم الزراعة أكثر من 70 في المائة من المياه في

⁵ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة

⁶ منظمة الأغذية والزراعة. 2011. *The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture. Managing systems at risk*. الفاو. www.fao.org/nr/solaw/solaw-home/en/

⁷ IPCC (اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ) 2012. *إدارة مخاطر الأحداث والكوارث القصوى للنهوض بالتكيف مع تغير المناخ*. تقرير خاص صادر عن المجموعتين الأولى والثانية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من إعداد C.B. Field, V. Barros, T.F. Stocker, D. Qin, D.J. Dokken, K.L. Ebi, M.D. Mastrandrea, K.J. Mach, G.- K. Plattner, S.K. Allen, M. Tignor & P.M. Midgley. كامبريدج، المملكة المتحدة ونيويورك- الولايات المتحدة الأمريكية. مطبعة جامعة كامبريدج.

⁸ Easterling, W.E., Aggarwal, P.K., Batima, P., Brander, K.M., Erda, L., Howden, S.M., Kirilenko, A., Morton, J., M.L. Parry, O.F. Canziani, 2007. *الأغذية، والألياف ومنتجات الغابات*. منشورات Soussana, J.-F., Schmidhuber, J. & Tubiello, F. J.P. Palutikof, P.J. van der Linden & C.E. Hanson, eds. 2007: *تغير المناخ*: تأثيراته، والتكيف معه، والقدرة على مقاومته. مساهمة مجموعة العمل الثانية في تقرير التقييم الرابع الصادر عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ص. 273-313. مطبعة جامعة كامبريدج.

العالم إنما من المتوقع أن تتراجع حصة المياه المتوفرة للزراعة إلى نسبة 40 في المائة بحلول عام 2050.⁹ كذلك، تعكس موارد المياه العذبة صورة مشابهة لتلك التي تعكسها موارد الأراضي: فالموارد الكافية على الصعيد العالمي ليست موزعة بصورة متكافئة وعدد متزايد من البلدان، أو أجزاء من البلدان، تصل إلى مستويات خطيرة من ندرة المياه فيها. كذلك، إن العديد من البلدان التي تعاني شحاً في المياه في الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا وجنوب آسيا تفتقر أيضاً إلى موارد الأراضي. ونظراً لهشاشتها، فإن المناطق الساحلية وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، وبلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبلدان آسيا الوسطى الجافة تبدو كمواقع تبرز فيها أولوية الاستثمار في تقنيات إدارة الموارد المائية عند النهوض بنمو الإنتاجية الزراعية.

باء- الآفاق المستقبلية لنمو الإنتاجية

24- تشير دراسات عديدة إلى تباطؤ نمو الإنتاجية في الزراعة. فبالنسبة إلى المحاصيل مثلاً، تشير بعض الإثباتات إلى تباطؤ في معدلات نمو الغلات في العقود الأخيرة. وتقرير التنمية العالمية لعام 2008¹⁰ سلط الضوء على التراجع في معدلات المتوسط السنوي لنمو الغلات للذرة، والقمح، والأرز، وفول الصويا منذ الثمانينات. كما أفاد Alston، Pardey و Beddow¹¹ عن نتائج مشابهة في البلدان المتقدمة والنامية- وبخاصة لغلات الحبوب- في معظم البلدان المنتجة الكبيرة.

25- وفي حين أن بعض التدابير الخاصة بالنمو الجزئي للإنتاجية، مثل غلات المحاصيل، ربما تتباطأ في بعض الأقاليم، لا يبدو أن نمو إجمالي إنتاجية العامل¹² تتباطأ (الجدول 3). بالفعل، تشير التقديرات إلى نمو سنوي أخير في مجموع عامل الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 2.2 و2.5 في المائة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

⁹ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. *التوقعات البيئية* حتى عام 2050. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. باريس.

¹⁰ البنك الدولي. 2007. *تقرير التنمية العالمية 2008. الزراعة للتنمية*. واشنطن دي. سي

¹¹ Alston, J.M., Beddow, J.M. and P.G. Pardey (2010). "Global Patterns of Crop Yields and Other Partial Productivity Measures and Prices" in *The Shifting Patterns of* (eds.) Alston, J.M., B.A. Babcock, and P.G. Pardey (2010).

Agricultural Productivity Worldwide, الكتاب الإلكتروني CARD-MATRIC، مركز التنمية الزراعية والريفية، مركز الوسط الغربي للبحوث التجارية والإعلام بشأن المؤسسات الزراعية، جامعة ولاية ايوا، آيمز، ايوا. متاح على الموقع www.matric.iastate.edu/shifting_patterns

¹² يمثل النمو في مجموع عامل الإنتاجية الجزء من نمو الإنتاج الذي لا يمكن عزوه إلى زيادة استخدام مدخلات الإنتاج وعوامله إنما إلى أمور أخرى مثل التقدم التكنولوجي، وتنمية رأس المال البشري، وتحسين البنية التحتية المادية وغيره.

الجدول 4: نمو مجموع عامل الإنتاجية في الزراعة في أقاليم العالم- معدل نمو سنوي متوسط حسب الفترة
(نسبة مئوية)

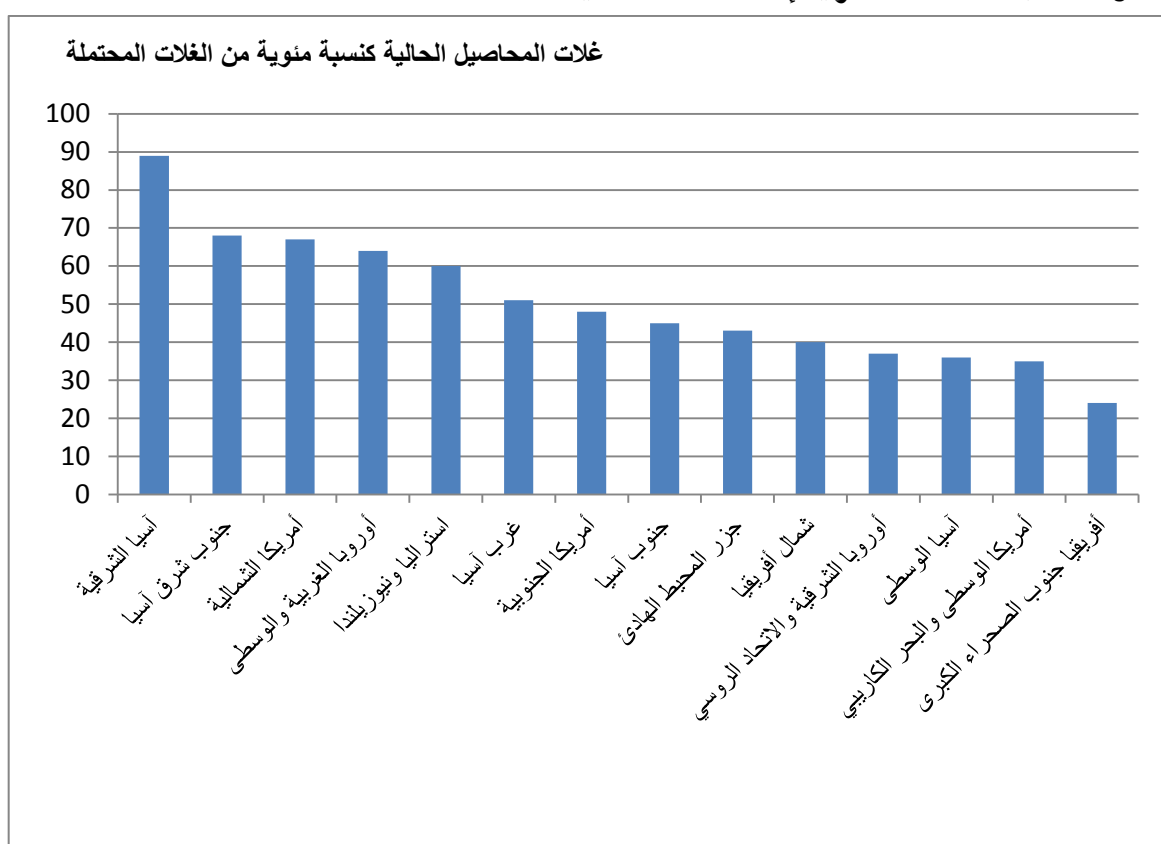
2009-2001	2000-1991	1990-1981	1980-1971	1970-1961	
2.44	2.23	1.36	1.64	0.99	جميع البلدان المتقدمة
2.21	2.22	1.12	0.93	0.69	جميع البلدان النامية
3.04	2.03	3.09	0.48	1.32	شمال أفريقيا
0.51	0.99	0.76	-0.05	0.17	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
2.74	2.30	0.99	1.21	0.84	أمريكا اللاتينية- البحر الكاريبي
-0.16	-0.55	-0.26	0.57	-1.00	البحر الكاريبي
2.33	3.05	-1.69	1.95	2.83	أمريكا الوسطى
2.60	2.12	0.55	1.18	1.49	بلدان الأنديز
4.03	2.62	3.02	0.60	0.25	شمال شرق أمريكا الجنوبية
4.04	2.61	3.02	0.53	0.19	البرازيل
1.29	1.61	-0.82	2.56	0.58	المخروط الجنوبي
2.78	2.73	1.42	1.17	0.91	آسيا (باستثناء الغرب)
3.05	4.10	1.71	0.67	0.94	شمال شرق آسيا
2.83	4.16	1.69	0.60	0.93	الصين
3.29	1.69	0.54	2.10	0.57	جنوب شرق آسيا
1.96	1.22	1.31	0.86	0.63	جنوب آسيا
1.34	1.70	0.95	2.21	1.21	غرب آسيا
1.33	0.54	-0.73	0.47	-0.14	أوسيانيا
2.28	0.78	0.58	-0.11	0.57	البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
4.29	1.42	0.85	-1.35	0.88	روسيا
1.84	1.65	0.62	0.60	0.18	العالم

ملاحظة: مقدرة باستخدام بيانات FAOSTAT

المصدر: Fuglie, K.O. 2012. "Productivity Growth and Technology Capital in the Global Agricultural Economy" في منشورات CAB International، أوكسفوردشير، المملكة المتحدة. (2012) Fuglie, K.O., S.L. Wang, and V.E. Ball. *Productivity Growth in Agriculture: An International Perspective*.

26- وتتمثل إحدى الميزات البارزة في قياسات الإنتاجية الجزئية والكلية بالفروقات في الإنتاجية المطلقة بين البلدان. وفي حين أن معدلات النمو قد تكون مشابهة أو أعلى، غالباً ما تكون الإنتاجية في الأقاليم النامية جزءاً مما هي عليه في الأقاليم النامية. كذلك، تعاني أقاليم نامية عديدة ثغرات كبيرة على صعيد طاقتها. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثلاً، بلغت غلات المحاصيل 24 في المائة فقط من طاقتها الاقتصادية عام 2005 (الشكل 7). وإن سدّ هذه الفجوات على صعيد الغلات - من خلال تمكين المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة الآخرين من الحصول على موارد إنتاجية - قد يؤدي إلى تأثير ملحوظ على إمدادات المحاصيل، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبالتالي على التوازنات في السوق وأسعار السلع.

الشكل 7- نسبة الغلات المحصولية إلى الغلات الاقتصادية المحتملة، 2005



ملاحظة: مع افتراض تعظيم المدخلات والإدارة في ما يتعلق بالتربة المحلية والظروف المائية. والتقديرية تخصّ الحبوب، والجزريات والدرنبات، والبقول، ومحاصيل السكر، ومحاصيل الزيت، والخضار مجتمعة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2011. حالة موارد الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة. إدارة النظم المعرضة للخطر.

27- وتشير تجارب المحاكاة باستخدام نموذج Aglink-Cosimo المستخدم في نشرة التوقعات الزراعية الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة¹³ إلى أن تضييق ثغرات غلات الحبوب في البلدان النامية بنسبة 10 في المائة فقط من شأنه أن يزيد إمدادات الحبوب العالمية بحوالي 1.3 في المائة، و1.8 في المائة و2.6 في المائة من القمح، والحبوب الخشنة، والأرز على التوالي. ومن شأن مثل هذه الزيادات في الإنتاج أن تخفّض الأسعار الدولية بنسب 13، 14، و27 في المائة على التوالي، لكل من هذه السلع. وهكذا يمكن لسد ثغرات الغلات أن يحدث تأثيراً كبيراً على الأسواق والأسعار الزراعية.

28- إن تقليل خسائر الأغذية والفاقد منها هو طريقة أخرى لزيادة إمدادات الأغذية. وتقدر خسائر الأغذية والفاقد منها عالمياً بنحو 30 في المائة بالنسبة للحبوب؛ و40-50 في المائة للمحاصيل الجذرية، والفاكهة والخضر؛ و20 في المائة للبذور الزيتية، و30 في المائة للأسمك¹⁴. وتحدث خسائر الأغذية لدى البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض على السواء. ففي البلدان ذات الدخل المتوسط، يحدث الفاقد في الأغذية بدرجة كبيرة في مرحلة الاستهلاك في حين أنه في البلدان ذات الدخل المنخفض، يحدث الفاقد في المرحلتين الأولى والوسطى من سلسلة الإمدادات الغذائية. إن الاستثمار في نظم أكثر كفاءة تقلّل الخسائر أو الفاقد قد يساعد أيضاً في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة - سواء مباشرة حيث يولد الفاقد عادة انبعاثات الميثان أثناء التخلص من الأغذية، وبصورة غير مباشرة عن طريق الحاجة إلى موارد أقل.

29- وعام 2012، بناءً على طلب مجموعة العشرين، تشارك عدد من المنظمات الدولية، بتنسيق من منظمة الأغذية والزراعة، في إعداد تقرير خاص حول نمو الإنتاجية الزراعية المستدامة وسد الثغرة بالنسبة إلى مزارع الأسر الصغيرة¹⁵. وببين هذا بوضوح الأهمية التي توليها الحكومات لتعزيز نمو الإنتاجية، وبخاصة في المزارع الصغيرة. وتقيم هذه الدراسات التحديات المتمثلة في زيادة الإنتاج وتناشد الحكومات زيادة جهودها لتحسين نمو الإنتاجية المستدام في الزراعة عن طريق تشجيع ممارسات زراعية أفضل، وتوليد البيئة التجارية المؤاتية، وتعزيز نظم الإبداع.

¹³ منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة.

¹⁴ منظمة الأغذية والزراعة. 2011. *Global food losses and food waste, extent, causes and prevention*. من إعداد J. Gustavsson, C.

Cederberg, U. Sonesson (المعهد السويدي للأغذية والتكنولوجيا الحيوية) و R. van Otterdijk and A. Meybeck (الفاو). روما.

¹⁵ منظمة التنوع البيولوجي، اتحادات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لسياسات بحوث الأغذية، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، وفريق التنسيق التابع لفريق المهام الرفيع المستوى في الأمم المتحدة المعني بالأزمة الغذائية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، 2012. *Sustainable agricultural productivity growth and bridging the gap for small family farms*. التقرير المشترك بين الوكالات إلى الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين (متاح على الموقع: <http://www.fao.org/economic/g20/en/>)

سادساً - الخاتمة

30- لقد أُحرز تقدم ملحوظ على صعيد تخفيض انتشار النقص في التغذية إنما تبقى مستويات النقص في التغذية مرتفعة وتباطأ التقدم منذ عام 2007 نتيجةً للأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وإن استمرار مستويات مرتفعة من النقص في التغذية في العالم والاتجاهات الأخيرة في الأسعار الزراعية، والإنتاج والاستهلاك تؤكد التحديات الكبرى التي ستواجه الزراعة في العالم في العقود المقبلة، وبخاصة على صعيد تلبية الطلب المتزايد من عدد السكان المتنامي في العالم، بما يساهم في القضاء على الجوع وسوء التغذية والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة وتعتمد عليها جميعاً. ولواجهة هذه التحديات، يجب تحسين الإنتاجية الزراعية، مع صون الموارد الطبيعية وتعزيزها، للسماح للمزارعين بزيادة الإمدادات الغذائية العالمية، إضافة إلى مداخلهم والأمن الغذائي، على أساس مستدام. وفي هذا السياق، فإن دور المزارعين الصغار وعائلاتهم في زيادة الإنتاجية على نحو مستدام حاسم جداً.